

Distr.: General
3 December 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 15:00

الرئيس: السيد براون (لكسمبرغ)

المحتويات

البند 70 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك التُّهَج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحرريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتها (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).

الرجاء إعادة استعمال الورق



افتتحت الجلسة الساعة 15:10.

الضخمة، واستغلال مصادر المياه استغلالاً هائلاً، وعواقب وخيمة على توافر المياه ونوعيتها، وبوجه عام، على طريقة حصول السكان على خدمات المياه والصرف الصحي.

2 - وأضاف أن هناك عدم توازن في القوة بين من يتأثرون سلباً بالمشاريع الضخمة ودعاة تلك المشاريع، الذين يصورونها على أنها تشكل حلاً من أجل التنمية. وكثيراً ما يأبي السكان المتضررون قبول تلك المشاريع، وذلك لأنهم يرون أن آثارها السلبية تتجاوز فوائدها. وفي بعض الأحيان، تؤدي هذه الرؤية المستقطبة للمشاريع الضخمة إلى زيادة تفاقم النزاعات الاجتماعية، وقد ارتبط تنفيذها في السابق باعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان. ومن الضروري تنظيم المشاريع الضخمة مع التركيز على التصدي لأوجه عدم التوازن في القوة ومنع تأثيراتها السلبية على حقوق الإنسان والتخفيف منها. وتشمل التأثيرات السلبية المحتملة تراجع توافر المياه وإمكانية الحصول عليها ونوعيتها، وهو ما قد يؤثر بدوره على جوانب أخرى من حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، من قبيل يسر التكاليف، والمقبولية، والخصوصية، والكرامة، إلى جانب الحق في الصحة والسكن والتعليم.

3 - وذكر أن تقريره عرض إطاراً لدورة المشروع الضخم من أجل إعمال حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وهو إطار يتألف من سبع مراحل، تترتب على كل منها عليها آثار وتحديات وعوامل تمكين لإعمال هذين الحقين. ويتضمن التقرير أيضاً قائمة أسئلة تشكل مبادئ توجيهية للجهات الفاعلة الخاضعة للمساءلة من أجل تنفيذ التزاماتها ومسؤولياتها المتعلقة بحقوق الإنسان.

4 - واسترسل قائلاً إن إدراج المشاريع الضخمة في السياسات والاستراتيجيات الوطنية كثيراً ما يُعتبر أمراً بديهياً بوصفه السبيل الطبيعي لحدوث التنمية. غير أن هذا النهج يتجاهل طرقاً مختلفة لتصور التنمية. ويجب على الدول أن تنظر في الآثار الإيجابية والسلبية للمشاريع الضخمة على حقوق الإنسان، وأن تقر ما إذا كان المشروع الضخم المختار أنسب خيار لتوسيع نطاق النمو الاقتصادي والتدبير الأقل تدخلاً الذي لن يقوض حقوق الإنسان. وحيثما تتاح عدة خيارات سياسية، يجب على الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن تعتمد الخيار الأقل تقييداً للحقوق المنصوص عليها في العهد.

البند 70 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع) (A/74/40)
و A/74/44 و A/74/48 و A/74/55 و A/74/56
و A/74/146 و A/74/148 و A/74/228 و A/74/233
و A/74/254 و A/74/256)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)
(A/74/147) و A/74/159 و A/74/160 و A/74/161
و A/74/163 و A/74/164 و A/74/165 و A/74/167
و A/74/174 و A/74/176 و A/74/178 و A/74/179
و A/74/181 و A/74/183 و A/74/185 و A/74/186
و A/74/189 و A/74/190 و A/74/191 و A/74/197
و A/74/198 و A/74/212 و A/74/213 و A/74/215
و A/74/226 و A/74/227 و A/74/229 و A/74/243
و A/74/245 و A/74/255 و A/74/261 و A/74/262
و A/74/270 و A/74/271 و A/74/277 و A/74/285
و A/74/314 و A/74/318 و A/74/335 و A/74/349
و A/74/351 و A/74/358 و A/74/460 و A/74/480)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقرر والممثلين الخاصين (تابع) (A/74/166) و A/74/188
و A/74/196 و A/74/268 و A/74/273 و A/74/275
و A/74/276 و A/74/278 و A/74/303 و A/74/311
و A/74/342 و A/74/507)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتها (تابع) (A/74/36)

1 - السيد هيلو (المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي): قال في معرض تقديمه لتقريره (A/74/197) إن المشاريع الضخمة لها تأثير طويل الأمد على مختلف جوانب المجتمع، بما في ذلك حياة البشر والاقتصاد والبيئة. وعلى الرغم من أن هذه المشاريع يمكن أن تسهم في تحسين سبل عيش الناس، فمن شأنها أيضاً أن تعوق التمتع بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وقد تكون للاستخدام الواسع النطاق للأراضي اللازم لتنفيذ المشاريع

المؤشرات الوطنية المتصلة بمياه الشرب والصرف الصحي من خلال بناء السدود ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي وإطلاق مشاريع تحلية المياه وتنقيتها. وقال إن حكومة بلده تكرر دعوتها المقرر الخاص إلى القيام بزيارة عمل رسمية إلى الجزائر. وسأل عن التدابير التي يتخذها المقرر الخاص في مجال الدعوة من أجل زيادة إبراز أهمية حصول الجميع على المياه في سياق تعبئة المجتمع الدولي حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

9 - السيد مونتيريو (البرازيل): قال إن حكومة بلده اتخذت جميع التدابير اللازمة للتخفيف من آثار انهيار سد المخلفات "برومادينيو" في البرازيل في 25 كانون الثاني/يناير 2019، بوسائل منها إنشاء مكتب للأزمات واعتماد تدابير خاصة لفائدة المزارعين والصيادين. وتعتم الحكومة أيضا فحص أكثر من 3 300 سد وحظرت بناء المرافق التشغيلية على مقربة من السدود. وهناك أيضا تدابير إدارية جارية للتحقق من المسؤوليات وتقديم تقييم عكسي للآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

10 - وأضاف أن التقرير يشير إلى أن الثغرات التنظيمية كثيراً ما تكون هي السبب في أن الجهات الفاعلة المسؤولة عن تنفيذ المشاريع الضخمة لا تراعي بشكل كامل المضمون المعياري لحقي الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها للنظام المتعدد الأطراف أن يساعد على سد هذه الثغرات ليتسنى تنفيذ إطار دورة هذه المشاريع تنفيذاً سليماً.

11 - السيدة وانغ بي (الصين): قالت إن حكومة بلدها تعلق دائماً أهمية كبيرة على ضمان حصول الناس على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وقد نُفذت خطة عمل لمنع تلوث المياه وضمان توفير مياه الشرب المأمونة للجميع، بمن فيهم السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية. وقد بلغ المعدل الوطني لانتشار مياه الصنابير 81 في المائة، مما يعني أن البلد قد حقق هدف التنمية المستدامة ذي الصلة قبل الموعد المحدد. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن يواصل المقرر الخاص دراسة سبل استخدام الوسائل العلمية والتكنولوجية لتحسين سلامة مياه الشرب في المناطق التي تعاني من الفقر وأن يقترح تدابير وتوصيات بناءً وفقاً للظروف الوطنية لكل بلد.

12 - السيدة حسين (ملايف): قالت إن الآثار السلبية للمشاريع الضخمة تشمل، على نحو ما أبرز تقرير المقرر الخاص، تراجع توافر خدمات المياه أو مصادر المياه أو عدم إمكانية الحصول عليها، والآثار البيئية السلبية. وفي هذا الصدد، أذن لحكومة بلدها

5 - وختم مداخلة بالقول إنه ينبغي للدول أن تشدد على التدابير الوقائية لتجنب العواقب المتعلقة بحقوق الإنسان، لا سيما الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، أو للتخفيف من تلك العواقب. وينبغي أن تُعالج في مرحلة التخطيط خطط الطوارئ تحسباً للكوارث التي تحدث بسبب انهيار تلك المشاريع. وينبغي للجهات الفاعلة الخاضعة للمساءلة والمجتمع المدني أن تستخدم قائمة الأسئلة الواردة في التقرير لمعالجة الوقاية من المخاطر الناشئة عن المشاريع الضخمة والتخفيف من حدتها ولضمان الامتثال لحقوق الإنسان في كل مرحلة من مراحل دورة حياتها.

6 - السيد رويجين (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن للمشاريع الضخمة مجموعة من الآثار على إعمال حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وهي آثار ينبغي معالجتها في مرحلة التخطيط. ويؤدي التعاون الإنمائي دوراً هاماً في الإعمال التدريجي لحقي الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. ويلتزم الاتحاد الأوروبي، بوصفه مانحاً رئيسياً في مجال التعاون الدولي، التزاماً سياسياً راسخاً بإدماج المبادئ القائمة على حقوق الإنسان في أنشطته التنفيذية من أجل التنمية. وتساءل عن أفضل السبل التي يمكن بها للممولين الدوليين أن يدمجوا نهجاً قائماً على حقوق الإنسان في معاييرهم للأداء وللتشغيل.

7 - السيد باستيدا بيدرو (إسبانيا): تكلم باسم ألمانيا أيضاً، فقال إنه منذ إطلاق مبادرة مشتركة بين إسبانيا وألمانيا في عام 2006 لتعزيز الاعتراف بحقي الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي وإعمالهما تدريجياً، فقد اعتُرف بأن هذين الحقلين ضروريان للتمتع التام بالحق في الحياة وبجميع حقوق الإنسان الأخرى. وفي الدورة الرابعة والسبعين، سعى البلدان إلى النهوض بتعزيز حقي الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والاعتراف بهما مع التركيز على الصحة الخاصة بالطمث وتغير المناخ. وبالنظر إلى سعة انتشار التمييز والوصم اللذين يجيطان بالطمث والنظافة الصحية خلال فترة الطمث، تساءل عن الكيفية التي يسعى بها المقرر الخاص إلى معالجة هذه المسائل في إطار عمل اللجنة.

8 - السيد كمال (الجزائر): قال إن مبدأي الإنصاف والشمول فيما يتعلق بالحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي قد أُدمجا في سياسات بلده منذ تسعينيات القرن الماضي. وقد حسنت الجزائر

منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إطاراً لحقوق الإنسان في عمله. وعرض أيضاً حالات قطرية تراعي غايات أهداف التنمية المستدامة.

16 - وختم كلامه قائلاً إنه إذا كانت المشاريع الضخمة يرخص لها وتُعمد من خلال القوانين البيئية، فمن الضروري إدراج إطار لحقوق الإنسان والحصول على الموافقة المستنيرة للسكان الذين سيتأثرون بتلك المشاريع.

17 - السيدة فرحة (المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق): عرضت تقريرها (A/74/183)، وقالت إنها قررت أن تستند في تقريرها إلى حق الشعوب الأصلية في المسكن لأن تلك الشعوب تتصدر مجل حالات الكفاح من أجل حقوق الإنسان المتصلة بالسكن، والتي تشمل ما يتعلق بالاستيلاء على الأراضي، والإخلاء القسري، والتهجير، وتغير المناخ، والتشرد. وقد انثرت الشعوب الأصلية، بكل ما تحويه الكلمة من معنى، انتزاعاً من ديارها: فقد أنكرت هوياتها وتاريخها وثقافتها، وسُرقت أراضيها، وجُرّدت من مواردها عن طريق مبادرات حفظ الطبيعة، والصناعات الاستخراجية، وإنشاء خطوط الأنابيب. وقد نُقلت إلى أقل الأراضي إنتاجاً، وبعد وصولها إلى هناك، حُرمت من الخدمات الأساسية، مثل المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي.

18 - وأضافت أن الشعوب الأصلية تتحمل في أزمة المناخ، بشكل غير متناسب، العواقب المدمرة لتغير المناخ، على الرغم من أنها كانت صاحبة أقل مساهمة في ذلك. ويعيش عدد متزايد من الشعوب الأصلية في المدن، حيث كثيراً ما يتعرضون للتمييز، ويعانون من السكن غير اللائق والتشرد في الشوارع. وذكرت أن قوانين وسياسات وبرامج الإسكان تتعمى تماماً، في أسوأ الأحوال، عن تاريخ الشعوب الأصلية مما يؤدي إلى تفاقم تجاربها مع الاستعمار والاضطهاد والتهميش، أما في أفضل الأحوال، فإنها توفر برامج مخصصة تقصر عن الوفاء بالتزامات الدولة المتعلقة بالحق في السكن اللائق.

19 - ومضت تقول إن هناك عدداً من الخطوات التي يمكن أن تتخذها الدول على الفور لتحسين رفاه الشعوب الأصلية، بما في ذلك الاعتراف بها بصفتها هذه، باستخدام "التحديد الذاتي للهوية" كمعيار أساسي. والحق في المسكن وارد في العديد من المعاهدات الدولية الملزمة، ويعرّف على أنه مكان للعيش في سلام وأمن وكرامة، وهو تعريف ينبغي أن يشمل فهم الشعوب الأصلية

بإنهاء أي مشروع قد يكون له أثر غير مرغوب فيه على البيئة، وبإلغاء أي تراخيص تشغيل في حال سُجلت أكثر من حالة عدم امتثال واحدة. وتشمل خطة العمل الاستراتيجية الوطنية للبلد وضع وتنفيذ برامج محددة الأهداف لبناء القدرات المحلية في شبكات المياه والصرف الصحي. وقالت إن حكومة بلدها ملتزمة بتزويد جميع الجزر المأهولة في البلد بالمياه المأمونة والصرف الصحي بحلول عام 2023 من خلال مشاريع مستدامة بيئياً وُضعت خططها بالتشاور مع المجالس المحلية والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين.

13 - السيد هيلو (المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي): قال إنه في الوقت الذي تتزايد فيه المشاريع الضخمة من حيث العدد والتنوع في جميع أنحاء العالم، فإن السكان الذين يتأثرون بها ما زالوا مستبعبدين من المشاورات. وقد حُصص تقريران من تقاريره السابقة للتعاون الإنمائي الدولي مع التركيز على مشاريع المياه والصرف الصحي. وقد حدد في هذين التقريرين ممولين لديهم نهج إيجابي للغاية إزاء حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. غير أنه كثيراً ما تكون هناك فجوة بين التخطيط والتنفيذ في هذا الصدد. وبإمكان الدول والممولين وغيرهم من أصحاب المصلحة استخدام الإطار المقترح في هذا التقرير لضمان ألا يكون للمشاريع الضخمة تأثير على حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي.

14 - وتابع قائلاً إن النظافة الصحية خلال فترة الطمث، وهي مسألة تناولها تقرير سابق عن المساواة بين الجنسين، تشكل عنصراً من عناصر الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. غير أنه كثيراً ما شهد، خلال الزيارات الميدانية والبعثات القطرية، كيف أن النساء والفتيات ما زلن يفتقرن، في المدارس والمباني العامة، إلى مرافق ومواد كافية للنظافة الصحية خلال فترة الطمث.

15 - وأردف قائلاً إن تغير المناخ له أثر قوي على توافر المياه، وبالتالي فإن اعتماد قرار يسلط الضوء على هذه المسألة قد تكون له فائدة في أعمال حقي الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وفيما يتعلق بجهود الدعوة التي يبذلها لِيُبرز للمجتمع الدولي أهمية حصول الجميع على المياه، قال إنه يربط باستمرار إطار حقي الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب أن يستخدم برنامج الرصد المشترك بين

البرامج الممولة من الاتحاد الأوروبي لضمان مشاركتها الكاملة وموافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة بطريقة مجدية ومنهجية. وطلب إلى المقررة الخاصة أن توضح عن الممارسات الجيدة في هذا الصدد.

23 - وأردف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يؤيد المساهمات التي تقدمها آليات الأمم المتحدة للنهوض بقضايا الشعوب الأصلية والتصدي للتمييز وعدم المساواة القائمين على المنشأ أو الهوية الأصلية؛ من أجل صون حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية. وأضاف أن تمتع نساء الشعوب الأصلية بالحق في السكن يتأثر تأثيراً بالغاً بأشكال التمييز المتعددة والمتداخلة التي يعاني منها بسبب نوع جنسهن وهوية شعوبهن الأصلية ومركزهن الاجتماعي - الاقتصادي. وختم كلمته قائلاً إنه من المفيد أن تُعرف الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تعالج الأسباب الجذرية المتعددة والمتداخلة لهذا التمييز بطريقة أكثر شمولاً وفعالية وأن تكسر الحلقة المفرغة للعنف والتمييز.

24 - السيدة كالانوس (ألمانيا): قالت إن بلدها يساوره القلق إزاء آثار تغير المناخ على الإسكان، وهو موضوع سيطره على عمل مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن. فحقوق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي وفي السكن اللائق مترابطة ارتباطاً لا ينفصم. وتساءلت عن الكيفية التي يؤثر بها عدم الحصول على مياه الشرب المأمونة على مستوى التمتع بالسكن اللائق، واستفسرت عن عواقبه على السكان، ولا سيما سكان الشعوب الأصلية.

25 - السيد مونتيرو (البرازيل): قال إن حكومة بلده تسعى إلى الجمع بين الحفاظ على أراضي الشعوب الأصلية وثقافتها وتعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للسكان الأصليين، وكفالة تمتعهم بحقوقهم الدستورية، بما في ذلك حقهم في السكن. وأضاف أن سياسات ومشاريع حكومته المتعلقة بالبنية التحتية يتم عرضها ومناقشتها مع الشعوب الأصلية بغية حماية حقوقها واحترام تنوعها الاجتماعي والثقافي. وقد بدأ تنفيذ برنامج للإسكان في البرازيل يتضمن قواعد محددة للسكان الأصليين ويراعي خصوصياتهم الاجتماعية والثقافية. وبالنظر إلى عدم قابلية إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والحق في السكن بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان للتجزئة وترابطهما، سيكون من المستحب توفير المزيد من المعلومات عن التحديات التي تطوي عليها حماية هذا الحق في السياقات الريفية والحضرية.

لـ "البيت". وأعربت عن اتفاقها مع المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية في أن الحق في المسكن ينبغي أن يدرج في التشريعات الوطنية وأن يجري تنفيذه بالكامل، وأن يشمل استراتيجيات الشعوب الأصلية المتعلقة بالمسكن. ويتعين إجراء إعادة توجيه جوهريّة للعلاقة بين الدولة والشعوب الأصلية يُعترف فيها بأخطاء الماضي مع الالتزام بجزرها. ويتعين على الدول أيضاً الاعتراف بحق الشعوب الأصلية في تقرير المصير. وينبغي التشاور الهادف مع الشعوب الأصلية من أجل الحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة على جميع القرارات المتعلقة بسياسات الإسكان وقوانينه وبرامجه التي قد تؤثر عليها. وينبغي أيضاً أن تعلن الدول وفقاً لعمليات الإخلاء القسري التي تضر بالشعوب الأصلية.

20 - واسترسلت قائلة إن المجتمع الدولي متردد في معالجة أزمة الإسكان العالمية بوصفها أزمة عاجلة لحقوق الإنسان تحتاج إلى استجابة من منظور حقوق الإنسان. وفي جميع أنحاء العالم، يعيش 1,8 بليون شخص في حالة تشرد وقيمون في مساكن غير لائقة بشكل مزٍر، بينما يُقدَّر بالملايين عدد الأشخاص المشردين بسبب الكوارث والعواقب الناجمة عن تغير المناخ. ومع ذلك، لا يزال الإسكان سلعة للمستثمرين العالميين تيسرها الدول وأصبح محركاً رئيسياً لعدم المساواة. بيد أن هناك إشارات إلى حدوث تحسن. فقد أقرت حكومة كندا قانون الاستراتيجية الوطنية للإسكان واعتمدت الحق في المسكن في التشريعات المحلية، واعتمدت البرتغال قانون الإسكان الأساسي الذي يشدد على التزام الدولة بضمان المسكن بوصفه حقاً من حقوق الإنسان. وعلى الصعيد المحلي، التزمت مدن في جميع أنحاء العالم بمبادرة "التحول" (The Shift)، وهي حركة عالمية لاستعادة الحق في المسكن وإعماله.

21 - وختمت كلامها قائلة إن الدول يلزمها، على النحو المبين في أهداف التنمية المستدامة، أن تكفل، بحلول عام 2030، حصول الجميع على السكن اللائق والميسور التكلفة والأمن، وتحسين المستوطنات غير الرسمية، وإنهاء التشرد. وبغية تحقيق هذه الأهداف، يتعين على الدول أن تكف عن النظر إلى نظمها السكنية كما لو أنها صناعة استخراجية لا تركز سوى على الربح، وأن تحدث تحولاً أساسياً في النهج المتبع، وأن تجدد التزامها بمشروع حقوق الإنسان.

22 - السيد رويجين (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على تعزيز فرص الحوار والتشاور مع الشعوب الأصلية على جميع مستويات التعاون، بما في ذلك التعاون في تنفيذ

- 26 - السيد دريوشين (الاتحاد الروسي): قال إن الانتهاكات البشعة لحق الشعوب الأصلية في السكن اللائق هي نتاج للاستعمار، والتهميش المستمر في عدد من البلدان، والاستيعاب القسري، والممارسات التمييزية الراسخة. وأضاف أن الحالة في البلدان التي تبدو مزدهرة تستدعي اهتماما خاصا. ففي كندا، أشار تعداد عام 2016 إلى أن 19,4 في المائة من السكان الأصليين يعيشون في مساكن تحتاج إلى إصلاحات رئيسية، وأن 18,3 في المائة يعيشون في مساكن مكتظة. وفي هاواي، بلغ معدل اكتظاظ مساكن السكان الأصليين ضعف معدل اكتظاظ المساكن التي يقطنها سكان الولايات المتحدة الأوسع نطاقا. وفي أستراليا، تمثل الشعوب الأصلية في ولاية نيو ساوث ويلز 3 في المائة من مجموع السكان، بيد أنها تمثل 20 في المائة من السكان المشردين. وينبغي أن تتمكن سلطات تلك البلدان الشعوب الأصلية من العيش في سلام وأمن وأن تضمن حقها في السكن اللائق دون تمييز.
- 27 - السيدة وانغ بي (الصين): قالت إن حكومة بلدها أحرزت تقدما كبيرا في ضمان الحق في السكن للجميع. وقد أقامت مشروعاً تجريبياً للمدن يهدف إلى صون الحق في السكن وحماية المباني التاريخية والثقافة المحلية في الوقت نفسه. أما في المناطق الريفية فقد أعدت خططا للحماية من أجل ترميم المباني، وأنشأت كذلك آلية طويلة الأجل لحماية القرى الصينية التقليدية وتطويرها. وأضافت أن حكومة بلدها ستواصل العمل على تحسين مستويات المعيشة في البلد ولديها الاستعداد للعمل مع جميع الأطراف بغية القيام بدور إيجابي وبناء في ضمان الحق في السكن وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- 28 - السيدة فرحة (المقررة الخاصة بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق): أعربت عن سرورها بالاعتراف بظروف السكن المزرية التي تعيشها الشعوب الأصلية، بالنظر إلى أن الاعتراف بوجود مشكلة هو الخطوة الأولى لحلها. ولا يمكن أن يكون هناك حل للقضايا المتعلقة بإسكان الشعوب الأصلية ومواردها دون مشاركة هذه الشعوب نفسها والحكومات الممثلة لها مشاركة كاملة وهادفة. وضربت مثلا لأحد الممارسات الجيدة وهو مشروع حضري زارته في مكسيكو أنشأت فيه الشعوب الأصلية مجمعا سكنيا نابضا بالحياة وذا أهمية ثقافية. غير أن المشروع أنشئ في أعقاب عملية تسوية بطيئة للغاية للأوضاع القانونية. وفي هذا الصدد، شجعت
- الدول الأعضاء على التعجيل بهذه العمليات لضمان تأمين الحياة، وهو التزام بموجب الحق في السكن.
- 29 - وأعربت ذلك بقولها إن حالات التهميش والعنف الموجهين ضد نساء الشعوب الأصلية تتصل بعلاقتهم بالأرض والسكن. ويزداد افتقاد نساء الشعوب الأصلية للأمن كلما افتقرن إلى السكن اللائق، ففي كثير من الأحيان لا يتوافر للنساء اللائي يتعرضن للعنف في بيوتهن أي مكان يلجأن إليه. وكثيرا ما يكون لدى مجتمعات الشعوب الأصلية أطر ملكية الزوجين المشتركة تستند إلى نظام ذكوري يمنع المرأة من حيازة الأملاك. وفي الحالات التي يُطرد فيها السكان الأصليون من أراضيهم، تُحرم النساء أحيانا من التعويض نتيجة لهذه الأنماط الذكورية. وهذا بدوره يؤدي إلى تفاقم فقر المرأة ويجول دون استقلالها الاقتصادي، مما يزيد من تهميشها وتعرضها للعنف.
- 30 - وأردفت قائلة إنها زارت مجتمعا محليا لا تتوفر لديه إمكانية الحصول على مياه الشرب الجارية وذلك ضمن زيارة قامت بها مؤخرا إلى نيجيريا، فمعظم سكان ذلك المجتمع المحلي لا يستطيعون تحمل نفقات المياه النقية، ولذلك يضطرون إلى شرب المياه الملوثة، التي تسبب الكوليرا والإسهال والوفاة المبكرة. وأشارت إلى وجود صلة وثيقة بين الحق في المياه والصرف الصحي والسكن والحق في الحياة. وأردفت قائلة إن الظروف التي تعيش فيها الشعوب الأصلية تبعث على الانزعاج ويلزم التصدي لها على وجه الاستعجال، على نحو ما ذكر الوفد الروسي.
- 31 - واسترسلت قائلة إن من المفيد أن يُعترف بقوة الترابط بين إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والحق في السكن بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وقالت إن الإعلان يكمل الحق في السكن من عدة وجوه. فوفقاً للمادة 3 من الإعلان، يحق للشعوب الأصلية أن تسعى بحرية إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بينما تناول المادة 10 عمليات الترحيل القسري وشرط الموافقة الحرة والمستنيرة قبل أي نقل للشعوب الأصلية إلى مكان جديد. ويضع الإعلان الحق في السكن في سياق خاص بالسكان الأصليين ويقدم فهما لهذا الحق يتناسب معهم، في حين أن الحق في السكن بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان يوفر المعايير القانونية اللازمة لإعماله. وأوصت بشدة بإدماج كل من الإعلان والحق في السكن اللائق في التشريع المحلي حتى يتسنى تنفيذها على نحو متضافر.
- 32 - الرئيس: دعا اللجنة إلى المشاركة في مناقشة عامة بشأن هذا البند.

36 - السيد مافرويانيس (قبرص): قال إن حقوق الإنسان والحريات الأساسية للقبارصة ما زالت تنتهك نتيجة لغزو عام 1974 والاحتلال المستمر لجزء من قبرص من جانب تركيا. وتشمل هذه الانتهاكات التشريد الداخلي المستمر لثلث السكان القبارصة اليونانيين؛ وحرمان القبارصة اليونانيين من حقهم في التمتع بمنزلهم وممتلكاتهم في المناطق المحتلة والاستغلال والاستخدام غير القانونيين لتلك الممتلكات؛ ونقل تركيا المتعمد للمستوطنين إلى الجزء المحتل من قبرص بهدف تغيير الخصائص الديمغرافية للجزيرة، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني؛ والانخفاض الكبير في عدد القبارصة اليونانيين المحصورين في الجزء المحتل من الجزيرة، نتيجة للمعاملة التمييزية؛ وعدم وجود معلومات عن أماكن وجود رفات المفقودين؛ والمنع المنهج للعبادة المسيحية في الأراضي المحتلة؛ والتدمير المتعمد المستمر للتراث الديني والثقافي ونهب الكنوز الثقافية والأثرية والدينية.

37 - وأضاف قائلاً إن قبرص تدعو تركيا مرة أخرى إلى السماح بالوصول غير المقيد إلى جميع المناطق، بما يشمل محفوظاتها، حتى يتسنى إبلاغ الأسر بمصير أحبائها المفقودين. وأضاف أن بلده مازال يساوره القلق بنفس الدرجة إزاء تأثير حالة حقوق الإنسان في تركيا على الحياة اليومية للقبارصة في الأراضي المحتلة، ويكرر التأكيد على ضرورة احترام القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، في إطار من الامتثال التام للقانون الدولي. وأكد أن حكومة بلده ما زالت ملتزمة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع القبارصة، بغض النظر عن الأصل الإثني والعرق والديانة، في بلد موحد من جديد تكفل فيه سيادة القانون المساواة التامة بين جميع المواطنين، بما يتماشى مع المعايير الأوروبية والدولية.

38 - السيد راي (نيبال): قال إن بلده ملتزم التزاماً كاملاً بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، واعتمد طائفة واسعة من التدابير التشريعية والمؤسسية والسياساتية والإدارية للوفاء بالتزاماته الوطنية والدولية. وأردف قائلاً إن دستور نيبال، الذي صدر في عام 2015، يستند إلى حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً ومبادئ أخرى من قبيل الإدماج والمساواة وعدم التمييز، ويكفل التمثيل العادل في جميع مناحي الحياة الوطنية، بما في ذلك السياسة والحكم والصحة والتعليم والعمالة والضمان الاجتماعي. وأشار إلى أن النظام القضائي المستقل والمحيد في نيبال أصدر أحكاماً تاريخية في مجال حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

33 - السيدة العبطان (العراق): قالت إن بلدها يؤمن بالحاجة إلى بناء مجتمع يكفل المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. وبالرغم من الصعوبات التي واجهها بلدها بعد سقوط نظام صدام حسين، وإدراكاً منه لضرورة حماية حقوق الإنسان، فقد صدّق على ثنائي اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان واعتمد أيضاً قوانين وتشريعات تتماشى مع تلك الاتفاقيات.

34 - وفيما يتعلق بالاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، قالت إن حكومة بلدها تعمل على وضع قانون لتجريم حالات الاختفاء القسري، على النحو المحدد في المادة 2 من الاتفاقية، وتعمل مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري في إطار من التعاون المثمر. ويتضمن القانون أحكاماً بشأن حالات الاختفاء القسري تهدف إلى توثيق هذه الحالات والرد على الأسئلة الواردة إلى وزارة العدل. وأردفت قائلة إن حكومة بلدها بذلت جهوداً كبيرة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وبناء ديمقراطية تحترم الحريات الأساسية للأفراد كجزء من جهود مكافحة التعذيب. وفي هذا السياق، قالت إن حكومة بلدها أعدت مشروع قانون يعرّف التعذيب والمعاملة اللاإنسانية ويتضمن نظاماً للإخطار يمكن الضحايا من الحصول على الدعم.

35 - السيدة إنستروم (السويد): قالت إن المبادئ والقيم الديمقراطية واجهت تحديات في السنوات الأخيرة، وإن حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات آخذة في التراجع. وأضافت قائلة إن المؤسسات الديمقراطية ازدادت ضعفاً وما فتئت مساحة الديمقراطية في المجتمع المدني تتقلص. وفي هذا السياق، أطلقت السويد مبادرة بعنوان "حملة من أجل الديمقراطية" تهدف إلى تعزيز الديمقراطية والتصدي للاتجاهات السلبية. وتمتد هذه المبادرة لتشمل السياسة الخارجية والأمنية، والتعاون الإنمائي، والتجارة، والترويج. فحقوق الإنسان وسيادة القانون ترتبطان ارتباطاً جوهرياً بالمجتمعات الشاملة للجميع والديمقراطية، ومن ثم فهما عنصران لا غنى عنهما لتعزيز الديمقراطية والنهوض بها. وقالت إن بلدها يعمل على زيادة مساعدته للعمليات الديمقراطية والسلطات الانتخابية، وكذلك لوسائل الإعلام الحرة والمستقلة والأصوات الديمقراطية، مثل المجتمع المدني. وأشارت إلى أن مبادرة "حملة من أجل الديمقراطية" هي مبادرة تستند إلى حقوق الإنسان وتهدف إلى تحسين التمتع بجميع هذه الحقوق، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات وتعزيز المساواة بين الجنسين.

39 - وأضاف قائلاً إن نيبال طرف في 24 اتفاقية وبروتوكولا دوليا متعلقا بحقوق الإنسان، بما في ذلك سبعة من الصكوك الدولية الأساسية التسعة المتعلقة بحقوق الإنسان. وأشار إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال هي هيئة دستورية مستقلة مكلفة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وذكر أن هناك ست لجان دستورية مستقلة أخرى مخولة سلطة العمل من أجل تعزيز حقوق النساء وأعضاء طائفة الداليت والشعوب الأصلية وطائفتي ماديهشي وثارو والطوائف المسلمة وحماية مصالح هذه الفئات وضمان رفاهها.

40 - وتابع قائلاً إن نيبال، بوصفها عضواً في مجلس حقوق الإنسان للفترة 2018-2020، ستواصل القيام بدور فعال في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها بطريقة عادلة ومنصفة، وقد قدمت ترشيحها لإعادة انتخابها للفترة 2021-2023. وأشار إلى أن نيبال كانت من أوائل البلدان التي قامت بإعداد وتنفيذ خطة عمل شاملة لحقوق الإنسان في عام 2004، مما أسهم في تعميم مراعاة قضايا حقوق الإنسان في سياساتها وخططها الإنمائية. وأوضح في ختام كلمته أن نيبال تدرج حالياً أهداف التنمية المستدامة في خططها الإنمائية، بما في ذلك تلك المتصلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

41 - السيدة تيوفيلي (اليونان): قالت إن وجود بلدها في مننديات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يرتبط بسياساتها الوطنية لحقوق الإنسان، التي تقوم على مبادئ المساواة الفعلية والتنوع وعدم التمييز. والقانون الذي اعتمد مؤخراً بشأن تعزيز المساواة الفعلية بين الجنسين ومنع العنف الجنساني ومكافحته ينص على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع قطاعات الحياة الخاصة والعامة وإنشاء آلية وطنية للمساواة بين الجنسين. وتقوم الحكومة حالياً بصياغة خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، التي تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرار وتوليها أدواراً قيادية على جميع المستويات. وتواصل الحكومة التركيز على حماية مبدأ حرية الإعلام من الانتهاكات والتجاوزات، مع التشديد على سلامة الإعلاميات العاملات في بيئات النزاع - وهو جانب ينعكس في مشروع القرار المتعلق بسلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب الذي سينظر فيه خلال الدورة الحالية.

42 - وأضافت قائلة إن حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعب قبرص لا تزال تُنتهك على الرغم من مرور 47 عاماً على الغزو العسكري والاحتلال غير المشروع لنحو 37 في المائة من إقليم قبرص. وأسوأ نتيجة للغزو التركي، بعيداً عن الخسائر في الأرواح، هي المشكلة

الإنسانية للأشخاص المفقودين وأسرههم، ومن بينهم مواطنون يونانيون. فلا يزال ما يقرب من 200 000 قبرصي يوناني مشردين داخلها. وبموجب الخطط الأخيرة التي وضعها الأتراك والقبارصة الأتراك، سيستعمر المستوطنون الأتراك مدينة فاروشا، التي أُحيطت بسياج منذ الغزو التركي، وهو ما يشكل انتهاكاً مباشراً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجري تغيير الطابع الديمغرافي للجزء المحتل من قبرص نتيجة لتدفق المستوطنين الأتراك بشكل غير قانوني. وعلى الرغم من أن تركيا اعتمدت في السنوات الأخيرة بعض التدابير المتصلة بالحقوق التعليمية والدينية للقبارصة اليونانيين المحصورين، فقد كان ما فعلته غير كاف على الإطلاق ومتأخراً جداً. وثمة مسألة أخرى تثير قلقاً بالغاً وهي تعرض تراث قبرص الثقافي المسيحي والهيليني للنهب والتدمير على نطاق واسع في الأرض المحتلة. وتؤيد اليونان تماماً الجهود التي تقودها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية صالحة وشاملة ومتفق عليها لمسألة قبرص.

43 - السيد كاستانبيدا سولاريس (غواتيمالا): قال إن حكومته سعت باستمرار إلى تعزيز الآليات الوطنية والدولية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع التركيز على منع انتهاكها. وقد أعطت الحكومة الأولوية لسياسة عدم التسامح إطلاقاً مع الفساد وشجعت تحديث الدولة، مع اعترافها بأن التنمية والرفاه العام للسكان يتطلبان أن يكون للدولة نظام حديث يدير الأموال العامة بكفاءة وبشكل مناسب كي يكفل التنمية الشاملة للمواطنين. وتمشيا مع اتفاق إقامة سلام وطيء ودائم الذي أُبرم في عام 1996 والتوصيات التي قدمتها هيئات نظم حقوق الإنسان العالمية والمشاركة بين البلدان الأمريكية، اتخذت غواتيمالا خطوات لدعم تنفيذ الاتفاق ورصده. وأدرجت خطة عام 2030 في خطة التنمية الوطنية.

44 - وأردف قائلاً إن غواتيمالا خضعت للاستعراض الدوري الشامل في عام 2017. واستضافت غواتيمالا الدورة الاستثنائية السابعة والخمسين لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، في آذار/مارس 2017، وقبلت أن تستضيف الزيارة التي قامت بها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، في الفترة من 31 تموز/يوليه إلى 4 آب/أغسطس 2017 والزيارة التي قامت بها المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، في أيار/مايو 2018. وقد شاركت الحكومة الحالية بصورة بناءة في استعراضات دورية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والقضاء على التمييز ضد المرأة، وحقوق الطفل، والحقوق المدنية والسياسية، والتعذيب، والعمال المهاجرين، والتمييز

فعالة لتشجيع العائدين المحتملين على أن يعبروا عن رغبتهم في العودة دون أن يخافوا أن ينتقم منهم الإرهابيون المنتمون لجيش إنقاذ روهينغيا أراكان والجماعات المتطرفة.

49 - ومضى يقول إن البلد الذي يكون رغباً في تحسين وضعه ينبغي أن يُمنح الوقت والمساحة اللازمين لمواجهة التحديات المحلية المعقدة التي تقف في طريقه نحو النهوض بحقوق الإنسان. وستواصل ميانمار جهودها مع الشركاء الدوليين من أجل إجراء حوار هادف والتوصل إلى حل دائم في ولاية راخين.

50 - السيد دريوشين (الاتحاد الروسي): قال إنه على الرغم من أن وفده يدرك تماماً الحاجة إلى التطوير المستمر للقانون الدولي، فإنه يشعر بالقلق إزاء الأساليب والنهج المستخدمة للقيام بذلك. فالمفاهيم والقواعد والمعايير القانونية الجديدة ينبغي أن تُعدَّ بطريقة جماعية قائمة على توافق الآراء في الأمم المتحدة. ومن دواعي القلق العميق أن المبادرات القانونية الجديدة لا تُعَدُّها الدول المهتمة في الأمم المتحدة وتنفق عليها، وأن ما يسمى بصكوك "القانون غير الملزم" والوثائق الملزمة قانوناً تُعدُّ في إطار مجلس حقوق الإنسان. وفي السنوات الأخيرة، اعتمد مجلس حقوق الإنسان عدداً كبيراً مما يسمى "المبادئ التوجيهية" الرديئة الصياغة من المنظور القانوني والمليئة بالتناقضات القانونية. ومعظمها يعكس ظلالاً سياسية. وتعتمد هذه المبادئ التوجيهية بصورة عمياء، دون أن تُصاغ ويُتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي، ودون أن يجري التصويت عليها في كثير من الأحيان. وتضاف إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان بهذه الطريقة قواعد ومعايير جديدة تتعارض مع الالتزامات الواقعة على الدول بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

51 - وأضاف يقول إن الدول ينبغي أن تعود إلى وضع الصكوك الجديدة في إطار حكومي دولي مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ توافق الآراء والحاجة إلى التوصل إلى حلول مقبولة لجميع الأطراف. وأردف بقوله إن وفده يدعو جميع الدول التي تعترم المشاركة في وضع القواعد في المستقبل القريب إلى أن تراعي شواغله. وقال كذلك إن وفده يبحث في المستقبل القريب في مجلس حقوق الإنسان بمقترحات لإرساء حقوق إنسان دولية جديدة ملزمة قانوناً على أن تضع في حسابها أن المعايير الجديدة ينبغي أن تُرسى بطريقة جماعية قائمة على توافق الآراء.

52 - واستطرد يقول إن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات أصبحت تتجاوز أكثر فأكثر الاتفاق الدولي ذا الصلة، في تعليقاتها العامة، حيث تغطي مسائل لا صلة لها بجبرتها وتنشئ التزامات

العنصري. وتقوم الحكومة حالياً بإعداد تقرير منتصف المدة اللذين ستقدمهما إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة مناهضة التعذيب وتقريرها الدوري الرابع الذي ستقدمه إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

45 - ومضى قائلاً إن الحكومة تقوم حالياً، هي والسلفادور والمكسيك وهندوراس، بوضع خطة إيمائية شاملة تعالج الأسباب الجذرية للهجرة، بهدف القضاء على الهجرة غير النظامية، وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين في المقام الأول. واعتزافاً بالعمل الهام الذي يضطلع به المدافعون عن حقوق الإنسان، تقوم الحكومة بصياغة سياسة وطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان بمشورة من المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان وبدعم من الاتحاد الأوروبي.

46 - السيد آي (ميانمار): قال إن قضايا حقوق الإنسان ينبغي تناولها بطريقة بناءة وغير تصادية، مع مراعاة القيود التي تحد من قدرات البلدان المعنية. فاتباع أسلوب "التسمية والفضح" العدواني وممارسة الضغط غير المبرر غالباً ما تكون نتائجهما عكسية ويؤديان إلى تقسيم الدول الأعضاء إلى معسكرات متعارضة. وإذا أرادت البلدان متابعة قضايا بلدان محددة، فينبغي لها أن تفعل ذلك دون تسييس أو تحيز أو انتقائية. ويجب أن يُتَّبَع في أعمال حقوق الإنسان نهج عملي لا أيديولوجي.

47 - وأضاف قائلاً إن الحكومة أنشأت لجنة تحقيق مستقلة في آب/أغسطس 2018 كي تعالج موضوع المساءلة في ولاية راخين. وكُلِّفَت اللجنة بالتحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ووضع توصيات لكفالة السلام والاستقرار في ولاية راخين. وقد زار فريق جمع الأدلة والتحقق التابع للجنة بنغلاديش في آب/أغسطس 2019، وهو ينتظر حالياً موافقة حكومة بنغلاديش على جمع أدلة مفصلة من المشردين الذين يعيشون في مخيمات في البلد.

48 - وتابع قائلاً إن الحكومة أعربت صراحةً منذ بداية الأزمة عن استعدادها لاستقبال جميع المشردين المتحقق منهم الذين غادروا البلد بعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر 2016 وآب/أغسطس 2017. ووقعت ميانمار اتفاقات ثنائية مع بنغلاديش لتنفيذ عملية الإعادة إلى الوطن. وطلبت ميانمار مراراً من بنغلاديش أن تمتثل بصرامة لأحكام الاتفاقات، وخاصةً أن توزع الاستثمارات المتفق عليها على العائدين المحتملين، الذين من بينهم أكثر من 400 هندوسي. كما ينبغي أن تتخذ بنغلاديش تدابير أمنية

والمعاونون معهم. ومما يثير الدهشة أن نرى التواطؤ الصامت للاتحاد الأوروبي في "الحرب" التي بدأ شنّها في عدد من البلدان الأوروبية ضد المعالم التي تكرم أولئك الذين حاربوا النازية خلال الحرب العالمية الثانية، وفي إقامة المسيرات والتجمعات النازية الجديدة.

56 - وواصل حديثه فقال إن المسيحيين لا يعانون من التمييز والاضطهاد في الشرق الأوسط فحسب، إنما يعانون منهما في أوروبا أيضاً. فالمتدينون ورجال الدين يتعرضون للاعتداء والضرب والقتل. وغالبا لا يُعاقب الذين يدينون الرموز المسيحية ويدمرونها. وفي أوروبا، حدثت زيادة حادة في المشاعر المعادية للإسلام، وتزايدت الهجمات التي يشنها القوميون المتطرفون وتزايدت تدين المساجد والرموز الدينية. وإصرار بعض أعضاء المجتمع الدولي على استخدام الدين كأداة لتحقيق نفوذ جيوسياسي لم يؤد إلى القضاء على النزاعات الدينية، إنما أدى إلى توسيع نطاقها.

57 - وتحدث في ختام كلامه عن حملات القمع ضد حقوق الصحفيين في أوروبا وقال إنها ازدادت بشكل مطرد. وتعرض الصحفيون الروس لعدد غير مسبوق من الانتهاكات، حيث عانوا من انتهاك حقوقهم مرارا وتكرارا أثناء قيامهم بعملهم المهني في عدد من البلدان الأجنبية.

58 - السيدة باتسورين (منغوليا): قالت إنه بموجب الدستور، يترتب على المعاهدات الدولية التي دخل بلدها طرفا فيها نفس الأثر الذي يترتب على التشريعات الوطنية. ومن أجل مواءمة مجموعة القوانين الوطنية مع الالتزامات والمعايير الدولية، نقحت الحكومة قانون المعاهدات الدولية في عام 2016.

59 - وأضاف أنه منذ أن قامت منغوليا في عام 2004 بتوجيه دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، زارها المقرون الخاصون المعنيون بالحقوق في الغذاء، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والحقوق في التعليم، والفقير المدقع وحقوق الإنسان، ومسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، وحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وزارها كذلك الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال. وفي الآونة الأخيرة، زار منغوليا، بناء على دعوة من الحكومة، المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، في أيار/مايو 2019، والخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول، وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى

جديدة بموجب الاتفاق. بل أن الدول يُطلب منها أن تقدم تقارير رسمية عن حالة تنفيذ التعليقات العامة. وهذا النهج يتعارض مع نص الاتفاقات الدولية وروحها، ويسيس الحوار بين الوفود الوطنية وخبراء اللجان بصورة مصطنعة، ويقوض النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان. فعمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، الذي ينبغي أن يكون غرضه الرئيسي هو مساعدة الدول الأطراف في الوفاء بالتزاماتها، يمكن أن تُكفّل فعاليته من خلال امتثال هذه الهيئات لولاياتها بشكل صارم واستعدادها لإقامة حوارات مع الدول الأطراف تكون مفتوحة وبناءة وقائمة على الاحترام المتبادل.

53 - وتابع قائلاً إن الدول تتخذ بصورة متزايدة مُهجا أكثر تسييسا في التعامل مع القضايا الملحة في ميدان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فقد زادت الوتيرة التي يُستَخدم بها خطاب حقوق الإنسان الاتهامي لتبرير التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة وفرض قيود اقتصادية انفرادية غير قانونية بطبيعتها. ولا يمكن قبول التفسيرات الفضفاضة لمعايير حقوق الإنسان ومحاولات تقويض المبادئ الأساسية للقانون الدولي بذريعة حماية حقوق الإنسان. فالدول التي تصور نفسها على أنها ديمقراطيات "عريقة" لا تهتم بكرامة كل مواطن وحقوقه بقدر ما تهتم بأهدافها الاقتصادية والجيوسياسية.

54 - واسترسل يقول إن ذلك أدى إلى تطبيق سياسة الكيل بمكيالين السيئة السمعة. فالدول الغربية مصممة على غض الطرف عن أوكرانيا وبلدان البلطيق، التي تسود فيها هستيريا معادية لروسيا نابعة من كراهية الأجانب، والتي تتعرض فيها الأقليات القومية حتى الآن للإقصاء الصارخ من جميع مجالات المجتمع، والتي يجري التعتيم فيها على ما يقع من اعتداء على حرية التعبير واضطهاد للمنشقين وضغط على وسائل الإعلام غير المرغوب فيها. وقلما يذكر التمييز البنيوي الذي تتعرض له الشعوب الأصلية في كندا، والذي استمر على مدار عقود ويشكل انتهاكاً وحشياً لحقوق الإنسان. ولا أحد ينتقد إفراط وكالات إنفاذ القانون في استخدام القوة لتفريق الاحتجاجات في البلدان الأوروبية والعالم الجديد.

55 - ومضى يقول إن بعض الدول الأعضاء، بذريعة حرية التعبير، غير راغبة في أن تدين بشكل قاطع الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره وأن تحارب انتشار أيديولوجية النازية الجديدة وأنشطة الحركات والجماعات اليمينية المتطرفة الراديكالية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في العديد من المناطق، تتصاعد العنصرية والنزعة القومية العدوانية، وتكتسب حركة المراجعة التاريخية زخماً، ويبرأ مرتكبو الجرائم النازية

بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ولا بد من محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.

64 - وأعربت عن قلق وفدها البالغ إزاء القيود التي تفرضها الحكومة والجيش على حقوق الإنسان والحريات الأساسية في ميانمار، ولجئتهما إلى توجيه اتهامات قانونية مشكوك فيها إلى الصحفيين والمحتجين المسلمين وأفراد الأقليات الإثنية، وعدم تصديهما للأسباب الجذرية وراء التطهير العرقي الذي يتعرض له الروهينغيا في شمال ولاية راخين.

65 - وأعلنت أن وفدها يدين استمرار حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على نطاق واسع، ويدعو إلى تفكيك شبكة معسكرات السجن السياسية، التي يُحتجز فيها نحو 100 000 فرد.

66 - وتطردت إلى الاتحاد الروسي، فقالت إن استمرار الضغط على المجتمع المدني ووسائل الإعلام وتزايد عدد السجناء المحتجزين بسبب آرائهم السياسية أو الدينية يعثان على القلق البالغ. وينبغي محاسبة المسؤولين عن عمليات الاحتجاز خارج نطاق القضاء، والتعذيب، وقتل المثليين أو الذين يُنظر إليهم على أنهم مثليون في الشيشان. وأضافت أن وفدها يدين العدوان المستمر الذي يمارسه الاتحاد الروسي في شرق أوكرانيا واحتلاله القمعي لشبه جزيرة القرم. فعلى السلطات الروسية أن تفرج عن جميع الأوكرانيين الذين احتجزوا بصورة تعسفية أو غير قانونية وأن تنهي الغارات العنيفة وغيرها من الأعمال الانتقامية ضد تثار القرم.

67 - واستطردت تقول إن السكان في جمهورية فنزويلا البوليفارية لا يزالون يعانون حيث إن نظام مادورو الفاسد يثري مسؤوليه، ويرتكب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، ويعيق إعادة الديمقراطية عن طريق انتخابات حرة ونزيهة.

68 - وتابعت قائلة إن وفدها يدعو حكومة نيكاراغوا إلى الكف عن قتل الناس وتهديدهم وتخويفهم لقمع المعارضة، وإلى الاستجابة لنداء مواطنيها بالحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، على أن يتحقق ذلك من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

69 - وأردفت قولها إن على النظام الكوبي أن ينهي فوراً قمعه للشعب الكوبي واستغلاله الاقتصادي وسوء إدارته، وأن يكف عن انتهاك حقوق الإنسان لسجناء الرأي والمنشقين السياسيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان والصحفيين. وقالت إن وفدها يدين اعتداء النظام الكوبي على الديمقراطية في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

عليها، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في أيلول/سبتمبر 2019. وسيقدم المقرر الخاص والخبير المستقل تقريرين شاملين عن زيارتهما لمغوليا إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس 2020.

60 - واستطرد قائلاً إن الحكومة تدعم بقوة الاستعراض الدوري الشامل، وإنها قدمت في تشرين الأول/أكتوبر 2019 تقريرها المرحلي لمنتصف المدة عن تنفيذ التوصيات المقدمة خلال الاستعراض الدوري الشامل. وما فتئت الحكومة تعمل عن كثب مع المجتمع المدني لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ تلك التوصيات، وتأسس مجلس لرصد تنفيذها مؤلف من أعضاء بحكم مناصبهم، ويرأسه وزير العدل والشؤون الداخلية ويشارك فيه وزراء ورؤساء وكالات وممثلون لمنظمات المجتمع المدني. والتعاون مع منظمات المجتمع المدني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وإسهاماتها يكتسي أهمية حاسمة في تنفيذ التوصيات المقدمة خلال الاستعراض الدوري الشامل.

61 - السيدة نورمان - شاليه (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومتها تدين حكومة جمهورية إيران الإسلامية لاستخدامها التعذيب والاحتجاز التعسفي من أجل إسكات الأفراد الذين يمارسون ما لهم من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتدعو إلى الإفراج عن أكثر من 600 شخص لا يزالون في السجن لمطالبتهم السلمية بالإصلاح، إلى جانب مواطني الولايات المتحدة الذين يجتزمهم النظام ظلماً.

62 - وتحدثت عن الصين، فأشارت إلى أن أزمة حقوق الإنسان في منطقة شينجيانغ الإيغورية المتمتعة بالحكم الذاتي مثيرة للقلق البالغ، لا سيما احتجاج أكثر من مليون من الإيغور وذوي الأصل الكازاخستاني والقرغيز وغيرهم من المسلمين في مخيمات إعادة التثقيف منذ أبريل/نيسان 2017. وفي هونغ كونغ، لا يزال الإفراط في استعمال القوة ضد المحتجين والصحفيين يشكل مصدر قلق.

63 - وأضافت قائلة إن حكومتها تدين النظام السوري وحلفاءه الروس والإيرانيين لدورهم في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة طوال النزاع. وأعربت عن معارضة الولايات المتحدة للهجوم الذي شنته تركيا في شمال شرق الجمهورية العربية السورية، والذي يقوض الحملة الرامية إلى هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ويهدد السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. فعلى تركيا أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي،

70 - وواصلت قائلة إن استمرار الفوضى الجماعية في جنوب السودان، بما في ذلك استخدام الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب، مثير للقلق البالغ. وبشأن بوروندي، ذكرت أن وفدها لا يزال يشعر بالقلق إزاء استمرار تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك، وفقا لما ذكرته لجنة التحقيق المعنية ببوروندي، احتمال ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وفي مصر، يشكل تقلص المجال المتاح للأصوات المستقلة والمعارضة السلمية مصدر قلق. وختتم بالحديث عن اليمن فقالت إن وفدها يدين تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا بصورة غير مشروعة على أيدي أطراف متعددة في النزاع، ويشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن الميليشيات الحوثية تستخدم المدنيين كدروع بشرية، وتصادر الإمدادات الإنسانية، وتعتقل النشطاء والصحفيين وأفراد الأقليات الدينية.

75 - السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين): قال إن بلده، باعتباره عضوا حاليا في مجلس حقوق الإنسان، سيواصل توطيد النظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وسيعمل أيضا مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل بلوغ هذه الغاية.

76 - وأضاف أنه يجب الاعتراف بكبار السن وتمكينهم كأصحاب حقوق فاعلين. وأعرب عن أسفه لأن الإطار القانوني الدولي الحالي لحقوق الإنسان لا يضمن بقدر كافٍ تعزيز حقوق كبار السن وحمايتهم. وقال إنه لا يمكن توفير معايير كافية لضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان في مرحلة الشيخوخة إلا بصك عالمي محدد وملزم.

77 - وأعرب عن ترحيب وفده بتجديد مجلس حقوق الإنسان لولاية الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية. وذكر أن نطاق هذا النوع من العنف والتمييز وخطورته وتفشيته تتطلب من المجلس استجابة محددة بواسطة آلية متخصصة. وأعلن أن وفده يؤيد بنشاط أيضا استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، وبخاصة خطة العمل الرامية إلى تحسين التسهيلات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة وتعميم مراعاة حقوقهم على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، ويناشد الدول الأعضاء أن تعمل معاً لتنفيذها.

78 - وأفاد بأن الأرجنتين ثابتة في التزامها بإلغاء عقوبة الإعدام. فقد صدقت على جميع الصكوك الدولية والإقليمية المتصلة بإلغاء عقوبة الإعدام وتؤيد مبادرات شتى ذات صلة، مثل التحالف العالمي من أجل إنهاء التجارة في السلع المستخدمة في عقوبة الإعدام والتعذيب. كما أن الأرجنتين ملتزمة التزاما راسخا بالعمل من أجل تصديق جميع الدول الأعضاء على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

79 - السيدة كارين بيرس (المملكة المتحدة): قالت إن سياسة حكومتها هي أن تغادر المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وبعد ذلك، ستواصل المملكة المتحدة العمل على نحو وثيق مع الاتحاد الأوروبي سعيا إلى تحقيق المصالح والقيم المشتركة، وستظل ملتزمة بالنظام الدولي القائم على القواعد. وستدافع المملكة المتحدة بقوة عن حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة وخارجها.

70 - وواصلت قائلة إن استمرار الفوضى الجماعية في جنوب السودان، بما في ذلك استخدام الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب، مثير للقلق البالغ. وبشأن بوروندي، ذكرت أن وفدها لا يزال يشعر بالقلق إزاء استمرار تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك، وفقا لما ذكرته لجنة التحقيق المعنية ببوروندي، احتمال ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وفي مصر، يشكل تقلص المجال المتاح للأصوات المستقلة والمعارضة السلمية مصدر قلق. وختتم بالحديث عن اليمن فقالت إن وفدها يدين تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا بصورة غير مشروعة على أيدي أطراف متعددة في النزاع، ويشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن الميليشيات الحوثية تستخدم المدنيين كدروع بشرية، وتصادر الإمدادات الإنسانية، وتعتقل النشطاء والصحفيين وأفراد الأقليات الدينية.

71 - السيد الخليل (الجمهورية العربية السورية): تكلم في نقطة نظام، فقال إن بلده يسمى الجمهورية العربية السورية، وليس "النظام السوري".

72 - السيدة النصف (قطر): قالت إنه، في ضوء ما حققه بلدها من إنجازات في إنفاذ قوانين العمل وضمان حياة كريمة للعامل المهاجرين، رحبت منظمة العمل الدولية بالتدابير الشاملة التي اتخذتها دولة قطر، بما في ذلك إصلاح نظام الكفالة، ومساهمة البرنامج القطري للتعاون الدولي في تعزيز العدالة الاجتماعية وكفالة العمل الملائم. وأشارت إلى أن هذا الاعتراف من جانب منظمة العمل الدولية شهادة على نجاح قطر في تنفيذ الاتفاقيات المتفق عليها. وتعاونت الحكومة مع مكتب منظمة العمل الدولية الذي افتتح في الدوحة عام 2018.

73 - وأكدت أن قطر مصممة على الاضطلاع بدور فعال في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، باعتبارها عضوا في مجلس حقوق الإنسان لأربع فترات. كما تستضيف قطر مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية. وتتطلع قطر إلى تنفيذ الاتفاق الذي اعتمد في وقت سابق من هذا الشهر بين مؤسسة "التعليم قبل كل شيء" ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والذي يعزز حقوق الشباب ويمكّنهم اجتماعيا واقتصاديا.

74 - وختاماً، قالت إن الحصار غير المشروع الجاري المفروض على قطر هو انتهاك صارخ للقانون الدولي يؤدي إلى زيادة تفاقم التوترات على الصعيد العالمي، ويشكل سابقة خطيرة تضيء الشرعية على انتهاك حقوق الإنسان. وعلى الرغم من التدايعات السلبية الناجمة عن الحصار،

80 - وأضافت أن حكومتها ملتزمة التزاماً راسخاً بالدفاع عن حرية الدين أو المعتقد ولن تقف أبداً مكتوفة الأيدي ويتعرض أفراد للاضطهاد أو يصفون كـ "متطرفين" أو يُحتجون تعسفاً بسبب دينهم أو عرقهم. وستواصل الحكومة النهوض بالمساواة بين الجنسين والدفاع بقوة عن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. ومحاولات التراجع عن المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية تشكل اعتداءً مخزياً على حقوق المرأة. وأعلنت أن المملكة المتحدة ستستضيف مؤتمراً بشأن منع العنف الجنسي في حالات النزاع، بهدف تعزيز العدالة للناجين ومحاسبة الجناة. فليس من المقبول التزام الصمت في الوقت الذي يواجه فيه أناس الاضطهاد على أساس ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسانية. فكثيراً ما تتيح سلطات الدولة لمرتكبي جرائم كراهية من هذا القبيل الإفلات من العدالة.

84 - السيد حسني نجاد بيركوهي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن ممارسات الفصل العنصري التي يقوم بها النظام الإسرائيلي، إلى جانب العدوان وسياسات الاستعمار والحصار غير القانوني واللاإنساني، لا تزال مستمرة بلا هوادة بالدعم غير المشروط الذي تقدمه الولايات المتحدة. فلا يزال ملايين المدنيين يعيشون في حالة يأس في دولة فلسطين، بما في ذلك غزة، التي هي أكبر سجن مفتوح في العالم.

85 - وقال إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة تستمر على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك التمييز العرقي والإثني وخطاب الكراهية من سياسيين رفيعي المستوى ضد المسلمين والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والنساء وسكان أمريكا الأصليين والمهاجرين واللاجئين، ووحشية قوات الشرطة ضد الأمريكيين من أصل أفريقي والمهاجرين وسائر الأقليات. وقد فُصل آلاف من الأطفال المهاجرين الأبرياء عن والديهم وسُجنوا في ظروف لاإنسانية. ولا تزال التدابير النابعة من التعصب ضد المخالفين في الرأي، مثل الحظر المفروض على دخول المسلمين إلى البلد، سارية المفعول. ولا تلوح في الأفق نهاية للتعذيب والقتل خارج نطاق القضاء الواسع النطاق وغيرهما من انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع التي يرتكبها جيش الولايات المتحدة في معسكرات خليج غوانتانامو وأبو غريب وبغرام ونامة وبلد. والعمليات العلنية والسرية التي تقوم بها النظام في واشنطن العاصمة لزراعة استقرار حكومات شرعية وإثارة النزاع والفوضى لها تأثير فادح على حقوق الإنسان لمئات الملايين في جميع أنحاء العالم.

86 - وأضاف أنه في كندا، وهي مناصر آخر لنظام الفصل العنصري الإسرائيلي، أدى التمييز المنهجي ضد الشعوب الأصلية

80 - وأضافت أن حكومتها ملتزمة التزاماً راسخاً بالدفاع عن حرية الدين أو المعتقد ولن تقف أبداً مكتوفة الأيدي ويتعرض أفراد للاضطهاد أو يصفون كـ "متطرفين" أو يُحتجون تعسفاً بسبب دينهم أو عرقهم. وستواصل الحكومة النهوض بالمساواة بين الجنسين والدفاع بقوة عن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. ومحاولات التراجع عن المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية تشكل اعتداءً مخزياً على حقوق المرأة. وأعلنت أن المملكة المتحدة ستستضيف مؤتمراً بشأن منع العنف الجنسي في حالات النزاع، بهدف تعزيز العدالة للناجين ومحاسبة الجناة. فليس من المقبول التزام الصمت في الوقت الذي يواجه فيه أناس الاضطهاد على أساس ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسانية. فكثيراً ما تتيح سلطات الدولة لمرتكبي جرائم كراهية من هذا القبيل الإفلات من العدالة.

81 - ورأت أن حماية حقوق الإنسان تتوقف على وجود مجتمع مدني مزدهر وعلى حرية وسائط الإعلام. فلا ينبغي أبداً للعاملين في وسائط الإعلام أن يعيشوا في خوف على حياتهم لقيامهم بعملهم. وقالت إن وفدها يشجع الدول الأعضاء التي لم توقع بعد على التعهد العالمي بشأن حرية وسائط الإعلام على توقيعه. وأعربت عن التزام بلدها بمناصرة المجتمع المدني في الميدان وفي المناقشات التي تجري في الأمم المتحدة، ولذلك يسره أن يعلن ترشحه لعضوية اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية.

82 - المونسنيور هانسن (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن على المجتمع الدول أن يجدد التزامه بالمثل الأعلى القائل بأن الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة ومن حقوق متساوية لا يمكن التصرف فيها هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم. ويجب أن يقوم هذا المثل الأعلى على فهم صحيح لشخص الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص لأشد الناس ضعفاً. وأفاد بأن البابا فرنسيس ذكر أن أشكالاً عديدة من الظلم لا تزال قائمة، تغذيها رؤى أنثروبولوجية اختزالية ونموذج اقتصادي قائم على الربح. فالمشهد الحالي يبعث على التشكك فيما إذا كان يتساوى جميع البشر في الكرامة أمر يُعترف به حقاً ويُحترم ويُشجع في كل الظروف.

83 - واستطرد قائلاً إنه، دون ترسيخ اعتبارات حقوق الإنسان والحريات الأساسية العالمية في فهم صحيح للكرامة المتأصلة في الإنسان، فإن الفهم المشترك للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمناقشات المتعلقة بتعزيز الانتخابات النزيهة والحرية، وحماية حقوق

91 - السيدة ريفيرا ريبس (هندوراس): قالت إن وفد بلدها يرحب بصفة خاصة بتقرير اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم الوارد في الوثيقة A/74/48، وشددت على أن حقوق الإنسان ينبغي أن تحتل مكانة بارزة في جدول الأعمال العالمي للهجرة. وبوصفها من الدول الموقعة على الصكوك الدولية الأساسية التسعة لحقوق الإنسان الصادرة عن منظومة الأمم المتحدة والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، أبدت هندوراس استعدادها للوفاء بالتزاماتها الدولية، واعتمدت تدريجياً المبادئ التوجيهية المتعلقة بمواضيع مختلفة على أساس طوعي.

92 - وأضافت قائلة إن هندوراس ملتزمة بتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ولذلك فهي تؤيد إنشاء منتدى استعراض الهجرة الدولية، الذي سيكون بمثابة المنبر الحكومي الدولي العالمي الرئيسي الذي تناقش فيه الدول التقدم المحرز في تنفيذ جميع جوانب الاتفاق، بما فيها الجوانب المتصلة بخطة عام 2030. وعلى النحو المنصوص عليه في الاتفاق، ينبغي أن يسود الاحترام بين المهاجرين والمجتمعات المستقبلة والبلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد، لأنهم، بصرف النظر عن أي اختلافات بينهم، يشتركون في الإنسانية واحترام الإطار المؤسسي والقانون الدولي. وينبغي التصدي للهجرة غير النظامية بطريقة شاملة، بوسائل من بينها البحث عن حلول للعوامل الدافعة للهجرة. والهجرة حق أساسي وضروري. ولذلك ينبغي ألا يكون الهدف هو وقف الهجرة، بل القضاء على أسباب الهجرة القسرية وغير النظامية.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

93 - السيد كيونغ هيوك تشوي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن اليابان، بوصفها دولة مجرمة، ليست مؤهلة لمناقشة حالات حقوق الإنسان في بلدان أخرى. فقد ارتكبت خلال احتلالها لشبه الجزيرة الكورية جرائم خطيرة ضد الإنسانية دبرتها الدولة، مثل اختطاف 8,4 مليون شاب كوري، وارتكاب أعمال الإبادة الجماعية إزاء مليون شخص، وفرض الاستعباد الجنسي على 200 000 امرأة وفتاة كورية لخدمة جيش اليابان الإمبراطوري. وبدلاً من الاعتراف بجميع جرائمها ضد الشعب الكوري والتدبر فيها، تتخذ اليابان جميع أنواع التدابير للتوصل من مسؤوليتها، بما في ذلك التمييز العنيف ضد الكوريين في اليابان. وقد حان الوقت لكي يعمل المجتمع الدولي على تسوية الخطيئة التاريخية لليابان المتراكمة لقرون. ومسألة الاختطاف التي أثارها اليابان مراراً وتكراراً قد حُلَّت بالفعل

في الحصول على خدمات الصحة والتعليم والعمالة إلى أن يكون لها تمثيل مفرد في المحاكم والسجون. ومن المسائل المثيرة للقلق الشديد جرائم الكراهية وخطاب الكراهية ضد أفراد الأقليات العرقية والدينية، لا سيما المسلمون، واستمرار استهدافهم وتنميطهم ومضايقتهم من جانب الشرطة وأجهزة الأمن.

87 - وقال إن الجزاءات الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة والتي تستهدف الإبادة الجماعية مظهر من مظاهر الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. فالإرهاب الاقتصادي الذي يمارسه النظام في واشنطن العاصمة يشكل تحدياً صارخاً لنص وروح إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام 1993، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما رفضت الولايات المتحدة الامتثال لأحكام أمر محكمة العدل الدولية الصادر في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

88 - وأعرب عن خيبة أمل وفده إزاء استمرار الكيل بمكيالين والانتقائية والتسييس عند النظر في مسائل حقوق الإنسان، كما يتجلى في استحداث ولايات وقرارات خاصة ببلدان معينة. وأكد التزام حكومته بالتعاون البناء مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ودعا المفوضة السامية إلى القيام بزيارة رسمية إلى البلد. واختتم كلمته قائلاً إن جمهورية إيران الإسلامية قدمت تقريرها الطوعي لمنتصف المدة عن تنفيذ التوصيات المقدمة خلال الاستعراض الدوري الشامل في عام 2017، وستخضع لدورتها الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

89 - السيدة العباسي (البحرين): قالت إن بلدها ملتزم بدعم حرية الدين والمعتقد ونشر قيم الإسلام التي ترفض التطرف وتشجع التسامح. وحرية الدين مكرسة في الدستور والقانون، وهي مكفولة لجميع المواطنين والمغتربين في البحرين. وتستضيف البحرين أماكن مقدسة مثل المساجد والكنائس والأماكن المقدسة اليهودية والهندوسية، مما يدل على روح التعايش واحترام الآخرين في مجتمعها.

90 - وأشارت إلى أنه من المبادرات الهامة لتعزيز التعايش السلمي اعتماد إعلان عالمي لتعزيز حرية الدين والمعتقد وإنشاء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي في البحرين وكرسي الملك حمد لحوار الأديان والتعايش السلمي في جامعة ساينزا في روما، إيطاليا. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها باعتماد الجمعية العامة لمبادرة رئيس وزراء البحرين للاحتفال باليوم الدولي للضمير.

98 - السيدة كوي ديلغادو (كوبا): قالت إنه لو كانت حكومة الولايات المتحدة مهتمة حقاً بحقوق الإنسان للمواطنين الكوبيين، لكانت أنهت الحصار المالي والتجاري الذي فرضته على كوبا منذ ما يقرب من 60 عاماً، والذي يمثل أهم عقبة أمام تمتع الشعب الكوبي الكامل بحقوق الإنسان. والولايات المتحدة، التي ارتكبت أبشع الانتهاكات ضد حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية على مدى القرن الماضي، ليس لها سلطة لتحكم على كوبا أو أي بلد آخر عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان. فالولايات المتحدة هي البلد الأول والوحيد الذي استخدم الأسلحة النووية ضد المدنيين الأبرياء. وهي مسؤولة أيضاً عن عمليات إعدام خارج نطاق القانون، وقد ارتكبت أعمال تعذيب في خليج غوانتانامو. وأعربت عن رفض وفد بلدها للتلاعب والتسييس والكيل بمكيالين من جانب الولايات المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان في كوبا. فحكومة الولايات المتحدة، التي تفصل الأطفال المهاجرين قسراً عن أهلهم وتحتجزهم في أقفاص وتستخدم خطاب الكراهية الذي أدى إلى عمليات قتل كتلك التي وقعت مؤخراً في تكساس، لا تتمتع بسلطة أخلاقية للتحدث عن حقوق الإنسان في كوبا. فالولايات المتحدة تشجع الحرب بدلاً من السلام وتكرس مبالغ ضخمة من المال لتجارة الأسلحة، وهي تجارة تؤدي إلى وفاة أكثر من 30 000 شخص سنوياً فيها. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تعطي دروساً للبلدان الأخرى فيما هي طرف في عدد محدود فقط من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وانسحبت بشكل أحادي الجانب من مجلس حقوق الإنسان، وارتكبت انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان ضد المهاجرين والأمريكيين من أصل أفريقي وذوي الأصول اللاتينية والأقليات الأخرى، ولا تحترم الحق في الحياة أو السلام أو التنمية.

99 - السيدة وانغ بي (الصين): قالت إن الهجوم الذي شنته ممثلة الولايات المتحدة على سياسات حكومة بلدها في شينجيانغ وهونغ كونغ لا أساس له ويشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية للصين. فلا هدف للسياسة في هونغ كونغ إلا مكافحة الإرهاب. وقد اعتمدت في شينجيانغ سياسة لمكافحة الإرهاب والقضاء على نزعة التطرف، وهي لا تستهدف أي جماعة إثنية أو دين. ولا علاقة للسياسات بقضايا حقوق الإنسان. وقالت إن مجموعة من 50 بلداً كاتبت المفوضية السامية لحقوق الإنسان دعماً لمراكز التدريب التثقيفي في شينجيانغ، مشيرة إلى أنه من الواضح أن هذه المراكز تكفل حقوق الإنسان للسكان المحليين.

بفضل جهود بلده الجادة. وينبغي لليابان أن تؤكد مصير ملايين الكوريين الذين اختطفتهم في الماضي، وأن تقدم اعتذاراً صادقاً وأن تقدم تعويضات للضحايا.

94 - السيدة إينانك أورنيكول (تركيا): قالت إن ممثل اليونان قدم تفسيراً انتقائياً أحادي الجانب للتاريخ وتعهد حذف حقائق معينة. فقد أُجبر القبارصة الأتراك في عام 1963 على الخروج من المؤسسات الحكومية والهيئات التشريعية والقضائية، وارتكبت بحقهم فظائع مدعومة بالوثائق. وفي وقت لاحق، في عام 1964، نُشرت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وعلى مدى السنوات العشر التالية، سُرد 180 000 قبرصي تركي وجمّعوا في جيوب متناثرة، وفي عام 1974، حرضت اليونان على انقلاب في محاولة لضم الجزيرة. وقد تصرفت تركيا في حدود حقوقها ومسؤولياتها بموجب معاهدة الضمان لعام 1960 بوصفها دولة ضامنة، وتدخلت لحماية القبارصة الأتراك ومنع ضم الجزيرة.

95 - وأضافت قائلة إن القبارصة الأتراك وحكومة تركيا أظهرها إرادتهم السياسية للتوصل إلى حل. وصوّت القبارصة الأتراك بأغلبية ساحقة لصالح التسوية الشاملة لمشكلة قبرص (أو خطة عنان) وشاركوا في المحادثات الأخيرة، التي انتهت دون التوصل إلى اتفاق. ومع ذلك، لا يزال القبارصة الأتراك يعانون من حالة عزلة غير مقبولة، يتعين على الدول الأعضاء إنهاؤها من خلال إقامة علاقات اقتصادية وتجارية واجتماعية وثقافية مباشرة دون مزيد من التأخير.

96 - وأفادت بأن السلطات القبرصية التركية تتخذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة سير عمل اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص دون أية عراقيل. وباتت المحاولات الرامية إلى استغلال قضية إنسانية لأغراض الدعاية السياسية تقوض العمل الممتاز الذي تضطلع به اللجنة. ولمعالجة قضايا التراث الثقافي، قام القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون بإنشاء لجنة فنية مشتركة نفذت عدة مشاريع هامة تتعلق بمواقع موجودة في شطري الجزيرة. وأعمال الجرد التي اضطلعت بها السلطات القبرصية التركية لتقييم حالة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة والمخاطر البيئية في مزارش متماشية تماماً مع القانون الدولي ولا تتعارض مع قرارات مجلس الأمن القائمة.

97 - وختمت بالقول إن المزارع التي لا أساس لها التي أدلى بها وفد آخر سوف يرد عليها النظير القبرصي التركي، الذي لا يمكن للأسف سماع صوته في هذا المحفل.

100 - وأضافت قائلة إن طبيعة الحالة في هونغ كونغ قد تغيرت تغيراً تاماً. وسعيها إلى إحداث اضطرابات، هاجمت بعض القوى الموظفين المحليين المكلفين بإنفاذ القانون، وقامت بضرب المدنيين وإضرار النار في الممتلكات العامة. ويشير العنف في الشارع إلى هجوم متعمد على المؤسسة، ويشكل تهديداً خطيراً لسلامة شعب هونغ كونغ. وقد أظهرت شرطة هونغ كونغ كفاءةً مهنيةً واستخدمت الحد الأدنى من القوة. وتؤيد الحكومة المركزية الصينية حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في الحفاظ على النظام العام. ومن المشين تماماً أن يهدد بلد معين حكومة هونغ كونغ، في انتهاك تام للمعايير الدولية، وأن يدعم المجرمين. وينبغي للولايات المتحدة وغيرها من البلدان المعنية أن تحترم سيادة الصين وأن تمتنع عن أي تدخل في الشؤون الداخلية لهونغ كونغ.

101 - السيد فوروموتو (اليابان): قال إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعدت، بموجب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ستوكهولم في أيار/مايو 2014، بإجراء تحقيق شامل ومفصل في مصير جميع المواطنين اليابانيين، بمن فيهم المختطفين. ودعت لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى عودة الضحايا وذريتهم إلى بلدانهم الأصلية. وينبغي للحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تنفذ اتفاق استكهولم وأن تعيد جميع المختطفين إلى اليابان في أسرع وقت ممكن.

102 - وقال إن الادعاءات التي قدمها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتضمن أرقاماً غير صحيحة ولا أساس لها. وقد دأبت اليابان، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان وساهمت في تحقيق السلام والازدهار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي العالم. وأضافت أن اليابان تدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى جلب سلام حقيقي إلى منطقة شمال شرق آسيا عن طريق تجاوز انعدام الثقة وتعزيز أواصر التعاون. وفي حال عدم تفسير ذلك بأنه قبول ضمني.

مُفَعَتِ الْجُلْسَةُ السَّاعَةَ 18:00.

103 - السيدة إيوانو (قبرص): قالت إن المجتمع الدولي لا يشك في سيادة قبرص أو بأن هذه السيادة تمتد على الجزيرة بأكملها. والقواعد المتعلقة باستخدام القوة منصوص عليها بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة، ومن الواضح أن ما حدث في قبرص لا يتماشى مع الميثاق. وقد كان خروج القبارصة الأتراك من المؤسسات الحكومية في عام 1963 بمثابة سياسة متعمدة لحكومة تركيا. ففي أعقاب الغزو